المحاضرة الثامنة: دراسة النسب المالية

1- تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية بأنها علاقات بين البيانات والمؤشرات الاقتصادية التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية أو المصادر الأخرى بهدف تتبع التغيرات التي تصيب هذا المؤشر لتقييم أداء المشاريع الاقتصادية أو متانة مركزها المالي.

كما يمكن تعريف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية (الميزانية المالية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية)، بمعنى علاقة تربط بين بند أو مجموعة من البنود القوائم المالية مع بند أو مجموعة أخرى من القوائم المالية للمؤسسة، بحيث تكون هذه البنود ذات دلالة في التعبير عن جانب من جوانب المؤسسة.

2- خصائص النسب المالية

تتمثل خصائص النسب المالية في العناصر التالية:

- **التجانس:** يجب أن تكون المقادير المنسوبة إلى بعضها معرفة بدقة ووضوح وقابلة للمقارنة.
- **الدلالة:** يجب أن تكون النسب المالية المحسوبة معبرة عن هدف أو مجموعة من الأهداف.
- **الالتقاء:** لكي تكون عملية التحليل بواسطة النسب المالية ذات فعالية، يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تعطي أحسن تعبير عن جانب المراد تحليله.
- **الذاتية:** ترجع اختيار النسب المالية إلى المحلل المالي نفسه.

3- أهداف التحليل بالنسب المالية

يساعد حساب النسب المالية في تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- تساعد في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأموال؛
- مساعدة المحلل المالي على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة؛
- توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف؛
- تخطيط أداء المؤسسة الاقتصادية في المستقبل.

4- أنواع النسب المالية

توجد الكثير من النسب المالية تختلف من حيث الغرض من حسابها فقد تتعلق بالسيولة والمردودية وطريقة تسيير الأموال من طرف المؤسسة، أو توضح طريقة تمويل المؤسسة لمختلف نشاطاتها (الأموال الذاتية، الديون)، لهذا سنقتصر على دراسة مجموعة من النسب، نحاول تقسيمها إلى المجموعات التالية:

4-1- دراسة نسب السيولة

إن إدارة السيولة هي قدرة المؤسسة على توفير الأموال بتكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها، حيث تمكن المؤسسة من إدارة السيولة بشكل سليم يسمح لها بالمحافظة على استمرار نشاطها، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها.

كما تستعمل هذه المجموعة بقياس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالية قصير الأجل (تقييم رأس المال العامل من أسفلى الميزانية المالية).

هناك عدة مقاييس لسيولة المؤسسة تعرف باسم نسب تحليل المركز المالي قصير الأجل، وأيضا بنسب رأس المال العامل، ومن أهم نسب السيولة مايلي:

❖ **نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)**

تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة السيولة العامة:} \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الأصول الجارية}}$$

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل)، بمعنى آخر تبين عدد مرات قابلية أصول المؤسسة الجارية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد فإن هذا يعني أن الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل.)

❖ **نسبة السيولة المختصرة (المنخفضة السريعة)**

يمكن حساب نسبة السيولة المختصرة كمايلي:

$$\textbf{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الجارية الأصول – المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

نلاحظ من النسبة، أعلاه أنه تم استبعاد المخزون نظرا لكونه يمثل جزء كبير من من الأصول الجارية، بالإضافة إلى صعوبة تحويله إلى سيولة في وقت قصير بالقياس مع عناصر الأخرى، أي توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية بعد طرح المخزون (مقدرة المؤسسة على توفير السيولة اللازمة دون اللجوء إلى بيع المخزون لمواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل)، ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 30% و50% حسب المحللين الماليين.

❖ **نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)**

يمكن حساب السيولة الجاهزة مايلي:

$$\textbf{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقديات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة قصيرة الأجل باستخدام النقديات دون اللجوء إلى الأصول الجارية الأخرى (عدد مرات قابلية النقديات على تغطية الإلتزامات قصيرة الأجل)، ويستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 20% و30%.

4-2- دراسة نسب المديونية

تسمح هذه نسب المديونية بمعرفة مدى قدرة المؤسسة في تمويل مختلف استثماراتها على مواردها المالية الخاصة وعلى الأموال الأجنبية، حيث تسمح في تقييم الهيكل المالي للمؤسسة في تاريخ معين، فإنه كلما قل اعتماد المؤسسة على القروض (الديون) لتمويل أصولها كانت المؤسسة أقل تعرضا للمخاطر وتكون قادرة على تسديد مستحقات الدائنين، كما تساعد المسير المالي على تحديد قدرة المؤسسة على توفير مختلف الأموال اللازمة لمواجهة مختلف الالتزامات.

وسنحاول تقديم مجموعة من النسب التي توضح المديونية في المؤسسة:

تحسب نسبة الاستقلالية من خلال الصيغة التالية:

$$\textbf{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \quad \textbf{.....(01)}$$

أو:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

تقيس العلاقة الأولى درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها على الاستدانة أم اعتمادها على التمويل الذاتي، حيث يستحسن ان تكون محصورة بين 1 و2، بينما تقيس لنا العلاقة الثانية حجم الأموال الخاصة مقارنة بمجوع موارد المؤسسة، ويستحسن أن تكون بين 20% و 60%.

❖ **نسبة القدرة على السداد**

تأخد نسبة القدرة على السداد العلاقة التالية:

الديون متوسطة وطويلة الاجل

$$\textbf{نسبة القدرة على السداد} = \frac{\text{الديون متوسطة و طويلة الأجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

توضح هذه النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة وطويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي، حيث إذا كان مستوى النسبة أقل من المدة الحقيقية للتسديد، فإن المؤسسة تتمتع بمقدرة على الاستدانة.

❖ **نسبة إجمالي الالتزامات (مجموع) (الديون) إلى إجمالي الأصول**

تحسب هذه النسبة كمايلي:

$$\textbf{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الديون متوسطة و طويلة الأجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل المالي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكون دينار من مجموع الأصول، حيث يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة، كما يفضل المساهمون أن تكون هذه النسبة مرتفعة لزيادة أرباحهم أو الحفاظ على رقابة المؤسسة التي من الممكن فقدانها في حالة زيادة رأس المال، بينما يفضلون الدائنون نسبة منخفضة من الديون لضمان تحصيل أموالهم عند تعرض المؤسسة للتصفية.